هذا الرأي الذي ذكرناه ناقض ما قدمه في نظمه من الطعن على الشيخين رضي
ونسبتها الى الكبائر التي توجب الخلود على رأيه فان المعتزلة لا تكفر
وان كانوا قائلين بتفضيل علي على جميع الصحابة فانهم يجيزون ان يقوم
المفضول على الفاضل ولا يرخصون في أبي بكر وعمر بسوء وهما
عندهم امامان حق فقد كان غنيا عن هذه الدعاوى في هذا الكلام
مع انه صرح بهذا المذهب في شرح نهج البلاغة وانكر النص على
وزعم ان من اضاف عرض صحة قوله ولم يكن مضطرا الى هذا القول
الى التقية والذي سمعته من فخر الدين علي بن البوقي ان رئيس بن ابي
كان من الحكماء والله اعلم بباطن من وهذه الفضائح في اول امره

ولقد علمت بانه لابد من مصديكم وليومه التوقع

اما القائم المهدي فان حال وجوده من جهة العقل اظهر منها من جهة
النقل لان التكليف لا يصح الا بحجة الله في عباده واستتاره عن
لعدم قبولهم اللطف فحجة الله ثابتة عليهم واعذاره قائمة فيهم و
الذين لم حبت معوانتهم بعنادهم وبغيهم الى وقت يعلمه الله من
له ولاسته بصلاحهم وقبولهم واما المنقول من حجة الامامية فكثير

لكن

لكن الحجة فيما نقله غيرهم فقد روى مسلم والبخاري كلاهما في
الاثني عشر وان لم ينصا على اسمائهم وروى من طريقهم حديث مرفوع
الى مسروق قال كنا جلوسا عند عبد الله بن مسعود وهو يقرئنا
القرآن فقال له رجل يا ابا عبد الرحمن هل سئلتم رسول الله ص
كم يملك امر هذه الامة من خليفة بعدنا فقال له ما سألني احد
عنها منذ قدمت العراق سئلنا رسول الله فقال اثنا عشر
عدة نقباء بني اسرائيل قال السيد جمال الدين احمد بن طاوس الحسني
في هذا الحديث رواية متصلة الى عبد الله بن مسعود وفي طريق
مرفوع الى انس بن مالك قال قال رسول الله لن تزال الدين
الى اثني عشر من قريش فاذا هلكوا ماجت الارض باهلها
قال السيد المذكور وفي هذا الحديث رواية متصلة من طرقهم الى
عبد العزيز بن خضير قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى يقول
سمعت رسول الله يقول يكون بعدي اثنى عشر خليفة من
قريش ثم يكون فتنة وهرج قال وفي رواية اخرى في هذا الحديث
متصلة من طريق العامة انه ذكر عددهم وتسلم على ما تقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)